UNEP

أمواج المتوسط

نشرة اخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط ● رقم ٢٧ ٢٦

اجتماع مالطة غير الرسمي

ربيع ١٩٩٣

ملف: برنامج ادارة المناطق الساحلية في رودوس

UNEP

جوهر اجتماع مالطة

يطيب لي ان اورد لقراء هذه النشرة ايضاحات تتعلق بنطاق ـ وبالتالي تحديدات ـ حدث لا يمثل سوى الخطوة الاولى على طريق عملية طويلة ستشد انتباهنا لسنوات عديدة قادمة. لقد خصص العدد السابق من نشرة «امواج المتوسط» لموضوع «البحر المتوسط بعد ريو». وسوف نبين في هذا العدد اولى النتائج العملية بتقرير عن اجتماع «البرنامج ٢١ للبحر المتوسط»، عقد في مالطة من ١٣ الى ١٥ شباط/فبراير.

عقد هذا الاجتماع المثير ضمن نطاق عمل مزدوج: الاول هو ان عملية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية قد بدأت لتوها على المستوى العالمي من خلال تشكيل وانعقاد لجنة التنمية السليمة والثاني استمرار عملية اعادة النظر بالنشاطات التعاونية على مستوى منطقة البحر الابيض المتوسط، تلك العملية التي بدأت قبل بضع سنوات على اساس المبادىء التي تبناها مؤتمر ريو فيما بعد. ان العمل الرائد لخطة عمل البحر المتوسط قد تنبأ بالحقيقة، بـ «روح مؤتمر ريو» في عدة نواح، اهمها: «ميثاق نيقوسيا» الموقع في ١٩٩٠ والذي جرى تأكيده في ١٩٩٢ بواسطة «اعلان القاهرة» الذي يقوم على اساس دمج التضامن الوثيق بين دول البحر المتوسط والجماعة الاتحادية الاوروبية ضمن خطة عمل البحر المتوسط لغرض ادخال البعد البيئي في عملية تخطيط وادارة التنمية. وكذلك المباشرة باولى «برامج ادارة المناطق الساحلية» في اربع دول والاعداد لمثل هذه البرامج في خمس دول اخرى واخيرا تطوير سيناريوهات البيئة/التنمية والسيناريوهات المناخية.

ولكي نتجنب الاتكال على انجازاتنا الباهرة ولكي نبقى مخلصين تماما للالتزامات التي قررها مؤتمر ريو يجب علينا، الآن، ان نثير اسئلة بسيطة الا انها اساسية تتعلق بالطريق الواجب اتباعه.

حيث ان «البرنامج ٢١» هو مخطط العمل لجميع الاحوال التي تلتقى فيها البيئة والتنمية، فماذا نستطيع ان نعمل وماذا يجب ان نعمل لجعل ذلك البرنامج قابلا للتطبيق والعمل في منطقة البحر المتوسط؟ وحيث ان اتفاقية برشلونة شكلت نطاق العمل الذي لا غنى عنه في ميدان التعاون في البحر المتوسط خلال الـ ١٧ سنة الماضية، فهل علينا اعادة النظر بها وتعديلها لزيادة فعاليتها، على ضوء الخبرة المكتسبة من مؤتمر ريو والحقائق الجيوسياسية الجديدة؟

لذلك فقد اجتمع في مالطة اكثر من ٥٠ خبيرا من كافة انحاء منطقة البحر المتوسط خصيصا لبحث هذه الاسئلة وتبادل الافكار واعداد الحلول.

وجرت مناقشة المسائل المطروحة بحرية واستقلالية كاملتين ضمن اطار عمل غير رسمي وبدون اية احكام مسبقة على القرارات التي ستتخذها الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة والاجتماع المشترك للجان الدائمة في ايار/مايو والاجتماع الاعتيادي الثامن الذي سيعقد في انطالية في تشرين اول/اكتوبر.

وبطبيعة الحال لايمكن مناقشة مثل هذه المسائل بشكل مسهب خلال ثلاثة ايام. حاول المشاركون باجتماع «برنامج ٢١ للبحر المتوسط» اولا وقبل كل شيء استكشاف ميادين عمل جديدة والتفكير بالهيكل القانوني لخطة عمل البحر المتوسط ووسائل توسيع وتعزيز نواحيها العلمية باستغلال التأثير الهائل الذي احدثته «قمة الارض». سأذكر هنا توصية واحدة فقط من التوصيات الـ ٢٢ التي تبناها مؤتمر مالطة وهي برأيي، افضل التوصيات التي تلخص طريقة تفكير المشاركين بالمؤتمر «ان اية محاولة لتطبيق «مبادىء اعلان ريو» «والبرنامج ٢١» للبحر المتوسط يجب ان تأخذ في الاعتبار «نظام اتفاقية برشلونة».

وان الانتقال من مفهوم حماية البيئة والحفاظ عليها الى مفهوم التنمية يتطلب تعديل وتحديث الهيكل الحالي لاتفاقية برشلونة بالشكل المناسب». بعبارة اخرى تم الاتفاق على عدم ايقاف النشاطات او تفكيك الهياكل التي اثبتت بشكل قاطع، ومنذ عام ١٩٧٦ متانتها وجدواها، بل تحديثها ورفع مستواها لاجل استعمالها في المرحلة الحاسمة من التعاون في منطقة البحر المتوسط.

البروفسور سالفينو بوسوتيل
منسق خطة عمل البحر المتوسط

ناقش حوالي ٥٠ خبير عن منظمات حكومية وغير حكومية ووسائل الاعلام والصناعة امكانية تعديل اطار العمل العلمي والمؤسساتي لخطة عمل البحر المتوسط ليلائم ستراتيجية التنمية السليمة.

قامت مؤسسة الدراسات الدولية بالاستضافة والتمويل الجزئي للاجتماع غير الرسمي الذي عقد في فاليتا اثناء ١١ ـ ١٣ شباط/فبراير. اتيحت الفرصة امام حوالي ٥٠ خبيرا من كافة انحاء منطقة البحر المتوسط لتبادل الآراء والخبرات والاقتراحات التي قد يكون من شأنها المساعدة في مرحلة لاحقة اذا قررت دول البحر المتوسط مراجعة وتعديل الهيكل العلمي والمؤسساتي لخطة عمل البحر المتوسط لتكييفها وفقا للامر الواقع الذي اعقب مؤتمر ريو.

مداخلات رسمية

ابدت السلطات المالطية على مستويات مختلفة اهتمام البلاد والحكومة بنشاطات خطة عمل البحر المتوسط في السنوات الـ ١٧ الماضية وشعورها بأهمية دمج تلك النشاطات ضمن التصورات التي استهلتها «قمة ريو» في حزيران/يونيو ١٩٩٢. وقام السيد ستانلي زاميت سكرتير البرلمان لشؤون البيئة بقرائة رسالة من السيد ئي. فينتش ادامي رئيس وزراء مالطة. وقد اشار رئيس الوزراء في خطابه الافتتاحي الى اجتماع مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي يعقد في مالطة في ايار/مايو ١٩٩٣ لبحث مواضيع مثل البيئة والاتجاهات السكانية (الديموغرافية) والتطورات الاقتصادية وغيرها من المسائل التي تخص التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بين الدول الاعضاء في ذلك المؤتمر وبين دول البحر المتوسط غير المنتمية اليه. واشار ايضا الى اقتراحين تقدمت بهما مالطة على المستوى العالمي. ومن جانبه اعرب السيد صلاح حافظ رئيس الوكالة المصرية لشؤون البيئة، نيابة عن الوزير المصري السيد عاطف عبيد رئيس مكتب الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة عن تقديره العميق للسلطات المالطية لاستضافتها ورعايتها للاجتماع. واشار الى ان مبادرة الاجتماع قد قامت على قرار اتخذه المكتب. واخيرا تمت قراءة رسالة من السيدة ئي. دودزويل المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة هنأت فيها خبراء البحر المتوسط على مبادرتهم واعربت عن اقتناعها

اجتماع غير رسمي حول «برنامج ٢١ للبحر المتوسط».

عقد في مالطة اثناء ١١ ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٣.

بان الاطراف المتعاقدة سوف تنظر بعين الاعتبار والاهتمام الى حصيلة هذا الاجتماع. وحصلت كذلك مداخلتين من قبل مسؤولين رسميين مالطيين اثناء الجلسة الختامية. فقد اشار السيد ستانلي زاميت، سكرتير البرلمان لشؤون البيئة الى التدابير العملية وخصوصا تشكيل «المديرية الوطنية للبرنامج ٢١» في المستقبل القريب والتي ستتولى بناء وادامة الروابط مع شبكة موسعة من الاطراف المهتمة بالتنمية السليمة. ومن ناحية اخرى القى السيد جيدو دي ماركو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية كلمة الاختتام اعرب فيها عن ضرورة التفكير الجدي بتكوين كيان اقليمي للامم المتحدة يخص منطقة البحر المتوسط «يمكن ان يستلهم وينظم، ربما في مراحله الاولية، من وخلال توسيع اتفاقية برشلونة لتشمل ليس البيئة فقط بل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها تشجيع التنمية السليمة في منطقة البحر المتوسط».

ثلاث قضايا رئيسية

تركزت المباحثات خلال الاجتماع الذي استمر لثلاثة ايام على ثلاثة محاور: التقييم العلمي لحالة بيئة البحر المتوسط والتنمية السليمة والنواحي المؤسساتية.

وكان الاساس التي اجريت تلك المباحثات بناء عليه هو وثيقة عمل غير رسمية اعدتها وحدة التنسيق. وفي خطاب الافتتاح وضع سالفينو بوسوتيل، منسق خطة عمل البحر المتوسط الاجتماع في خلفيته التاريخية واشار الى ان بعض المبادىء التي تبناها مؤتمر ريو قد استلهمت لسنوات عديدة خطة عمل البحر المتوسط العديد من تطبيقها العملية، اعاد التركيز وتنفيذ برامج ادارة المناطق الساحلية، اتفاقية نيقوسيا، دراسات الخطة الزرقاء التوقية والسيناريوهات المناخية. واوضح السيد بوسوتيل الى ان الاجتماع هو ليس اجتماع خبراء رسمي والى انه من المحتمل عقد اجتماع رسمي لاحقا وفقا للفقرة ١٦ من اتفاقية برشلونة اذا قررت الاطراف المتعاقدة اجراء تعديل على الاتفاقية و/او بروتوكولاتها ذات العلاقة. واضاف قائلا من المحتمل جدا ان تفضل الاطراف المتعاقدة تطوير ما جرى تحقيقه لحد الان بدلا من محاولة اقامة ترتيبات مؤسساتية جديدة كليا. وبهذا فان مسنق خطة عمل البحر المتوسط سار على خطوط الرئيسية لكل من اطار العمل وجوهر المباحثات.

جرى تقسيم سلسلة الجلسات المثيرة الى ثلاثة اجزاء ادت الى بلورة ٢٢ اقتراح اوردها تقرير ستقوم دول البحر المتوسط بدراسته في اجتماعاتها القادمة في اثينا (ايار/مايو) وانطالية (تشرين اول/اكتوبر).

التقييم العلمي

ترأس جلسة التقييم العلمي لحالة البحر المتوسط السيد سيرج انطوان من فرنسا. واعدت وثيقة العمل من قبل كبير علماء البحار لدى وحدة التنسيق وهو السيد ال. جفتك. واورد السيد سيرج انطوان في ملاحظاته الافتتاحية عدة نقاط (انعكست في المقترحات) وشدد على فكرة «شبكات عمل البحر المتوسط» والحاجة الى تركيز اكبر على البحث والتقييم ووضع مواعيد محدودة جيدا وشدد على احتمال جعل البحر المتوسط منطقة تجريبية رائدة في تطبيق اتفاقية «التنوع الاحيائي».

واعلن بأن مستويات الانفاق المنخفضة في دول البحر المتوسط الجنوبية والاختلافات الحالية بين الشمال والجنوب في تمويل عمليات البحث/التطوير توجب ابداء قدر اعظم من التضامن نحو الجنوب.

> *«في حين سيتم تدريجيا فقط الشعور بالتأثيرات الفعلية لاتفاقيات ريو مع بدء رسوخ التدابير التي تتخذها الحكومات، يجب على خطة عمل البحر المتوسط ان تتيح لنا جميعا، من الآن، الفرصة لتنسيق التفاعل بين البيئة والتنمية ـ مشكلة الوضع الامثل لتنفيذ نتائج مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. ان المشاركة الاقليمية التي ساندت بنجاح قضية البيئة والتنمية في منطقة البحر المتوسط يمكن ان تساهم في المشاركة العالمية التي نسجت باتقان في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية».*
>
> ***السيد ئي. فنيتش ادامي***
> *رئيس وزراء مالطة في*
> *خطابه الافتتاحي لاجتماع*
> *«برنامج ٢١ للبحر المتوسط».*

وقد شدد السيد أل. جفتك اثناء عرضه لوثيقة العمل غير الرسمية بأنه «يجب ان يكون لجميع برامج المراقبة اهداف دقيقة ومحددة. الا انه من سوء الحظ غالبا ما تكون تلك البرامج غاية بحد ذاتها بدلا من اداة واساس علمي تستند عليه الادارة البيئية». واثناء المباحثات جرى التعبير عن وجهات نظر متباينة بخصوص تحويل الانتباه من البحر الى البر ونوعية التغييرات والتعديلات اللازم اجراؤها على البرامج الحالية. الا انه جرى التوصل الى اجماع بخصوص الحاجة الى الاستعمال الافضل لنتائج عمليات المراقبة في عملية الادارة واتخاذ القرارات ضمن تنمية سليمة. ولقد اولى انتباه خاص الى موضوع المصادر والاتجاهات.

التنمية السليمة

افتتح رئيس الجلسة السيد محمد النابلي من تونس، المناقشات بالاشارة الى التطورات التي قادت الى عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو والاستجابة العالمية التي اعقبت ذلك الاجتماع. وقدمت وثيقة العمل غير الرسمية من قبل واضعها السيد ادوارد شكلونه، من مالطة، الذي ركز على العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق للتعلقة بتدهور المصادر بسبب ضغوط التنمية وبين الستراتيجيات البديلة المتوفرة.

وبعد ذلك قام خبراء من اربع دول اختيرت لتكون دول تجريبية رائدة في التنمية السليمة ضمن نطاق عمل برنامج ميثاق نيقوسيا (وهي البانيا، مصر، مالطة، وتونس) بتقديم عرض موجز. اتفق المشاركون، اثناء المناقشة العامة على ضرورة الحاجة الى تشخيص النشاطات المختلفة ضمن «البرنامج ٢١» بحيث يمكن اتخاذ التدابير المناسبة على المستوى الاقليمي. ومن بين هذه التدابير (التي ظهر قسم منها كمقترحات نهائية) ما يلي: قيام الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة باعطاء الاولوية لمراجعة النص الكامل للبرنامج ٢١ بكل عناية لتشخيص الاجزاء التي يمكن تحديدا تطبيقها على مجمل منطقة البحر المتوسط، والحاجة الى ترتيبات جديدة لتشجيع التعاون الاقليمي، زيادة نشر «البرنامج ٢١» ضمن المنطقة لتمكين كل من صانعي القرار والرأي العام في الدول المختلفة من الالمام التام بمحتواه وتطبيقاته واخيرا الحاجة الى قيام خطة عمل البحر المتوسط وباسرع وقت ممكن باعداد استراتيجيات للتنمية السليمة تقوم على اساس الاستراتيجية الوطنية التي تخص المناطق ذات الاهتمام المشترك.

النواحي المؤسساتية

افتتح رئيس الجلسة السيد اتارد، من مالطة، مشيرا الى ان اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٦ لا

تزال اتفاقية نموذجية وهي تشكل اطار عمل قانوني قابل للتطبيق في مجال حماية البيئة والتعاون الاقليمي. واشار مؤلف وثيقة العمل غير الرسمية السيد رافتوبولوس المستشار القانوني لدى خطة عمل البحر المتوسط، وهو من اليونان، الى ما اسماه «النقص القانوني» في نظام اتفاقية برشلونة الذي يتكون من ثلاث نواح اساسية: انعدام الصيغ المناسبة والتحديد الكافي لوظائف المكتب واللجان والمراكز الاقليمية، انعدام الاستراتيجية القانونية الشاملة وانعدام وجود اية الية مؤسساتية لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. واثناء المناقشة العامة جرى التشديد على الحاجة الى التصميم السياسي لتطبيق «البرنامج ٢١» على البحر المتوسط. ولقد تم الاعراب عن وجهات نظر مفادها انه يمكن تطوير التعاون البحر متوسطي بسهولة اكبر اذا توفر «نسيج عضوي» معين من العلاقات المهنية بين، مثلا، الموانىء والمدن والمتنزهات والمحميات والجامعات... الخ.. ان اثارة موضوع «سلطة بحر متوسطية» تقوم على خطة عمل البحر المتوسط او «لجنة قانونية» او حتى «مكتب تحكيم» قد ادى الى انقسام المشاركين. حيث شعر البعض بان هذه الاشياء قد تكون مبادىء مفيدة شرط ان تكون الكيانات المتصورة مستقلة وبدون ان تصبح «هياكل عليا» ويجب ان تكون بشكل خاص وليدة عملية تشاور عميق بين دول البحر المتوسط. في حين شعر البعض الاخر بان الهدف هو ليس خلق هياكل جديدة ضمن خطة عمل البحر المتوسط بل تعزيز التعاون وخصوصا في مجالات الابحاث والتدريب والتطبيقات التقنية. وفي ختام الحوار العام لخص السيد رافتوبولوس الحالة بالاشارة الى وجود من يفضل اجراء تجديد مؤسساتي والى ان البعض الاخر يفضل التعديل البطيىء. واشار الى وجود قدر كبير من العمل يتوجب انجازه لكي تشمل اتفاقية برشلونة جميع الامور التي تم الاعراب عنها.

سوف يظهر المستقبل فيما اذا ستختار خطة عمل البحر المتوسط اضفاء الصفة الرسمية على عملية اعداد «برنامج ٢١» للبحر المتوسط، من خلال جهات صنع القرار العائدة لها الا انه من المؤكد بان «اجتماع مالطة قد حقق فعلا جزء من العمل التمهيدي من خلال مقترحاته والجو العام الذي ساد اعماله وذلك بتشخيص خطوط النشاط الرئيسية والتوجه الذي سيتم حوله تعديل خطة العمل وفقا للوضع الجديد. كانت هذه روحية ملاحظات الاختتام التي ابداها المنسق بقوله بأن اجتماع مالطة «قد حقق تماما العمل الذي عقد لاجله».

دول البحر المتوسط وريو: تصحيح

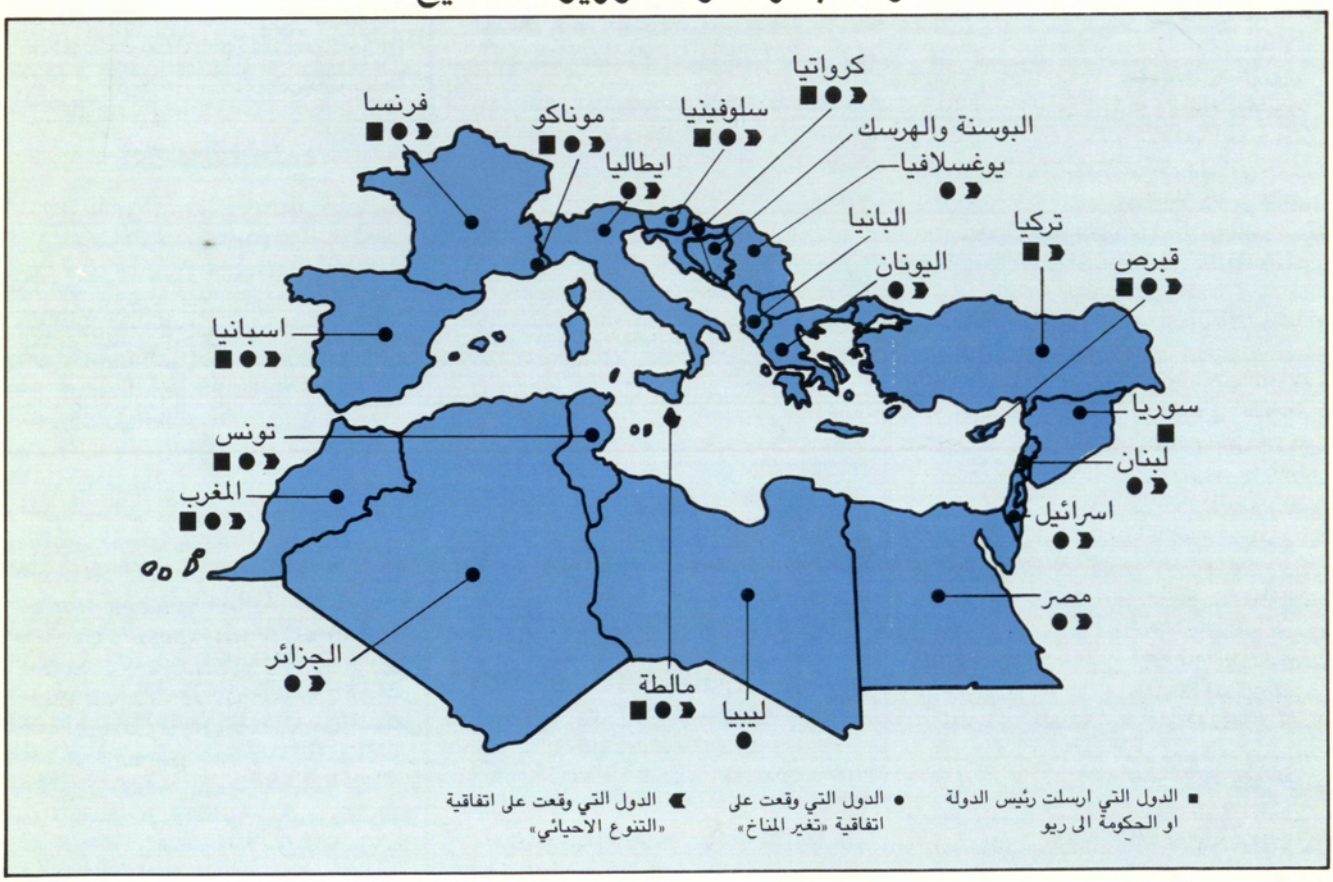

نشرنا في العدد السابق من «امواج المتوسط» خارطة مع مقال «مابعد ريو: كوكب الارض والبحر المتوسط». اثارت تلك الخارطة انتقادات وتعليقات مشروعة، لانها لم تظهر دول معينة انبثقت من «جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية» السابقة، تلك الدول التي اعترفت بها الامم المتحدة قبل ١٣ يوم (٢٢ ايار/مايو) من انعقاد مؤتمر ريو (٥ - ١٤ حزيران/يونيو). اننا نعتذر لحصول ذلك. لتصحيح ذلك نعيد في هذا العدد من «امواج المتوسط» نشر نسخة معدلة من تلك الخارطة التي تبين التطورات التي حصلت خلال السنة السابقة وبدون اي حكم مسبق على علاقة تلك الدول مع خطة عمل البحر المتوسط مستقبلا. ان هذه الخارطة لا تنطوي عن اي رأي، مهما كان، لبرنامج الامم المتحدة للبيئة والتنمية بخصوص الوضع القانوني لاية دولة او مقاطعة او مدينة او منطقة او سلطاتها او تخطيط حدودها او تخومها.

برنامج ادارة المناطق الساحلية لجزيرة رودوس

رودوس: المشروع الملموس

في ١٩٨٨ تحدثنا عن المشروع التجريبي لجزيرة رودوس (انظر «امواج المتوسط» العدد ١٣) وتحدثنا لاحقا عن مشاريع خليج كاستيلا وخليج ازمير والساحل السوري. كانت هذه المشاريع من فعاليات «مركز سبليت» ضمن اطار عمل برنامج النشاطات ذات الاولوية التي ادمجت في عملية اعادة توجيه ذلك البرنامج نحو التخطيط والادارة المتكاملتين للمناطق الساحلية.

مرت خمس سنوات منذ ذلك الحين. واذا رغبنا بالاطلاع على تطور خطة عمل البحر المتوسط فيجدر بنا النظر بتطور هذه المشاريع التجريبية والتي اعيدت تسميتها لتصبح «برامج ادارة المناطق الساحلية» حيث تساهم فيها جميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط في الحال الحاضر: الخطة الزرقاء، مدبول، رمبك، المناطق المحمية الخاصة في عمل متعدد الاطراف في المواقع جنبا الى جنب مع المشاركة النشطة للمسؤولين والخبراء الوطنيين والمحليين. يظهر نجاح البرنامج بحقيقة كون جميع الدول الواقعة حول البحر المتوسط متلهفة لاطلاق مشاريع «برامج ادارة المناطق الساحلية» فيها. لهذا السبب تمت اضافة مشروعين جديدين الى المشاريع الاربعة الاصلية، هما: مشروع مرسي مطروح في مصر والاخر في سفاقس (تونس). وفي الاجتماع الرسمي الاخير الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩١، تقدمت ثلاث دول اخرى بطلبات لاجراء مثل تلك المشاريع لديها وحصلت كل منها (البانيا، الجزائر والمغرب) على مشروع واحد. وقد بدأت عملية مماثلة لا تزال قيد العمل لكل من اسرائيل ومالطة وايطاليا.

وقع اختيارنا على تقديم مشروع رودوس جزئيا بسبب مرحلة تقدمة والمشاركة الفعالة لجميع الاطراف اليونانية المعنية وجزئيا بسبب طبيعته. وبخلاف مشاريع الادارة المتكاملة الاخرى حيث توجد مشاكل ملحة (تلوث، امور سكانية، الضغط على المصادر.. الخ) فان رودوس مستثناة جزئيا. فبخلاف المناطق الواقعة قرب اماكن القاء مياه المجاري فان مياهها لا تزال غير شديدة التلوث، ومصادرها تحملت لحد الان ضغوط موسم السياحة والتفاوتات الاجتماعية محدودة فيها وان تأثير التغيرات المناخية المتوقعة قد تكون لصالح مستقبلها السياحي. وباختصار فان برنامج ادارة المناطق الساحلية الخاص بجزيرة رودوس يوفر الفرصة للدراسة والتفكير دونما ضغوط. فالاموال المخصصة من قبل كل من الجانب اليوناني وجانب خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة بالاضافة الى بنك الاستثمار الاوروبي كافية لتنفيذ الحلول المتصورة. وبالطبع للوقت تأثيره. ان التنمية السياحية للجزيرة في طريقها الى الوصول الى النقطة الحرجة واذا اتبعت سياسة «عدم التدخل» فسيؤدي ذلك الى تراكم هائل للضغوط الامر الذي قد يؤدي الى اتخاذ اجراءات ناقصة مرتجلة لتصحيح الوضع.

حاولنا هنا تقديم استعراض موجز عن نشاطات برامج ادارة المناطق الساحلية. اما الفلسفة العامة للبرنامج فهي مبينة في صفحة ٦ بمقال بقلم السيد ابراهيم الضراط وهو موظف رسمي لدى خطة عمل البحر المتوسط ويتولى مسؤولية التنسيق لبرامج ادارة المناطق الساحلية المختلفة. وسوف تتم مناقشة نواحي اخرى لاحقا، مثل انشاء محمية في «وادي الفراشات»، ومشروع محطة لمعالجة مياه المجاري وترميم المركز التاريخي لمدينة رودوس. من الواضح ان تخطيط مستقبل الجزيرة لم يبدأ مع برنامج ادارة المناطق الساحلية. فقد شعرت السلطات المحلية في الجزيرة، منذ عدة سنوات، بأنه قد يكون من المتعذر التحكم بمعدل التنمية. تستطيع خطة عمل البحر المتوسط، في هذه المرحلة، تقديم خبرتها وامكانياتها التقنية التي يمكن استعمالها في الموقع اضافة الى المساعدة المالية الخارجية التي تستطيع جلبها.

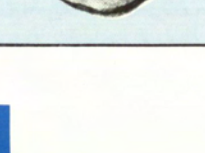

امواج المتوسط

مقابلة مع محافظ رودوس
«توجد طريقة واحدة فقط لكسر الحلقة المفرغة للتنمية العشوائية...»

تكرم السيد جورج هارالمبوبولس محافظ جزر ذوذكانيسي بالاجابة على اسئلتنا حول اهمية برنامج ادارة المناطق الساحلية لجزيرة رودورس.

امواج المتوسط: هل لك ان تحدثنا عن اهمية التعاون على المستوى المحلي الذي اطلقه برنامج ادارة المناطق الساحلية لرودورس؟ وهل ان الامر يقتصر على عملية اندفاع منفردة ام انه جهد اكثر عمقا وتنظيما؟

ج. هارالمبوبولس: سيعتمد ذلك بالطبع على جميع الاطراف المنخرطة في هذا العمل التعاوني وعلى ارادة تلك الاطراف. برأيي ان هذا الشكل من التعاون بين هيئات الامم المتحدة، مثل خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة وبين الخبراء والرسميين المحليين في رودوس هو تطور ايجابي من عدة نواح. اولا، قدم هذا التعاون السياق اللازم لتالف اصيل بين نوعين من المعرفة اي المعرفة شديدة التخصص للخبراء الدوليين في حقولهم المختلفة ومعرفة الخبراء المحليين الشاملة بالاحوال الواقعية السائدة في الجزيرة. ان هذا التوافق يضفي على المشروع الجاري تنفيذه خاصتين مترابطتين تكمل احداهما الاخرى: التصميم العلمي الدقيق وامكانية التطبيق في الموقع. اما تعاون الرسميين المحليين مع خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة فقد تم ضمانه منذ البداية باتباع سياسة الدعم الواسع النطاق الامر الذي لا غنى هنا، باعتقادي، لتأمين النجاح النهائي. اما بالنسبة للحكومة المحلية فقد كان المشروع فرصة لزيادة معرفتها وتنظيمها من خلال طرق جديدة مجربة على المستوى العالمي.

امواج المتوسط: اصبحت «التنمية السليمة» خلال فترة قصيرة جدا شعارا منتشرا في كل مكان، وسوف يفقد معناه اذا لم يترجم تدريجيا الى حقيقة واقعة. ماذا يمثل مفهوم التنمية السليمة، من الناحية العملية، لجزيرة مثل رودوس؟

ج. هارالمبوبولس: دعنا ننظر الى الجزيرة: من الواضح ان اقتصادها يقوم على السياحة وهو قطاع يعتمد مباشرة على نوعية البيئة لكنه من الناحية الاخرى يؤثر على هذه النوعية تأثيرا لا يتصف بالايجابية دائما، على اقل تقدير. ان التنمية السياحية دونما ضوابط يمكن ان تؤدي الى الحاق الضرر بالسياحة ذاتها وذلك بتدمير الشيء لذي يجذب السائحين ـ اي البيئة. يوجد حل واحد فقط وهو: تصحيح وتوقع وتخيل وتخطيط التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية مع احترام كل من المصادر الطبيعية ومستوى العيش.

امواج المتوسط: هل توجد اية نقاط ضعف او فجوات في المرحلة الحالية من تطور برنامج ادارة المناطق الساحلية؟

ج. هارالمبوبولس: طبعا، اولا، اعتقد من الضروري وجود مكتب دائم لخطة عمل البحر ا لمتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة على مستوى المحافظة. ان عدم وجود مثل هذا المكتب يعرقل تطوير البرنامج بكل من مجالي الدراسة/البحث وتطبيق البرنامج. فلقد اكتسب الخبراء والرسميون المحليون معرفة جيدة بالاساليب والطرق التي تتبعها خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة الا انه يجدر في هذه المرحلة ايجاد السبل اللازمة للاستفادة القصوى من هذه الخبرة لصالح كل من هذه الجزيرة ـ ولم لا؟ الجزر الاخرى في المحافظة. كما اننا نفتقد الى الهيكل التقني الاساسي (مثل الكمبيوترات) الذي يكفل تداول واستعمال نتائج الدارسات. لنأخذ مثلا «نظام المعلومات الجغرافية» الذي قدم معلومات مفيدة جدا عن الجغرافية والنواحي الاقتصادية والاجتماعية. فاذا توفر الهيكل التقني الاساسي ستكون هذه المعلومات في متناول سلطات الخدمات والمؤسسات او الخبراء وجميع الاطراف المعنية.

امواج المتوسط: هل تعتقد بان الاهتمام المحلي بالبرنامج هو بدرجة كافية؟

ج. هارالمبوبولس: من الواضح وجود ادراك متصاعد لمشاكل البيئة. الا اننا بدلا من الادراك العام نفضل التركيز على مشاكل واقعية يومية. بحيث يؤدي ذلك الى ردود فعل واستشارات. ويمثل المؤتمر الذي نظمته خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة خطوة ايجابية بذلك الاتجاه. عقد ذلك المؤتمر في كانون اول/ديسمبر الماضي لتقديم برنامج ادارة المناطق الساحلية الى ممثلي جميع السلطات المحلية في الجزيرة. اعتقد بانه يجب على القطاع العام والادارة المحلية الانخراط في هذا المجهود. ويجب عقد محاضرات ودورات تدريبية ونشاطات اخرى مماثلة تركز على البيئة لغرض استغلال الوعي وادامة الزخم المكتسب.

رودوس لايف ربيع ١٩٩٣

اعمال فعلية للتعبير عن التنمية السليمة

بقلم ابراهيم الضراط

جرت المبادرة بالاسلوب المتكامل لسياسات البيئة والتنمية في التعامل مع ادارة المناطق الساحلية في منطقة البحر المتوسط من خلال تبني خطة عمل البحر المتوسط في برشلونة قبل ١٨ سنة (في ١٩٧٥) من قبل الدول المطلة على البحر المتوسط والمجموعة الاقتصادية الاوروبية. وكان احد الاجزاء الاربعة الرئيسية المكونة لخطة عمل البحر المتوسط مكرس كليا بالحقيقة، الى «التخطيط المتكامل لتنمية وادارة موارد حوض البحر المتوسط». ما هو المقصود بـ «الاسلوب المتكامل»؟ انه، بكل بساطة، تنمية منطقة ما بطريقة متكاملة مع حماية البيئة في نفس الوقت، اذا وجد تضارب بين الفعاليات المتنافسة وشحة المصادر الطبيعية. لا توجد منطقة توضح هذه المنافسة بين القطاعات المختلفة من النشاطات خيرا من منطقة البحر المتوسط. حيث ان الطلب المتنامي على عناصر التنمية المختلفة، في الدول المطلة على البحر المتوسط وخصوصا النامية منها، مثل الغذاء والبضائع الصناعية والطاقة والاسكان والمياه قد ادت الى حصول زيادة لا مفر منها في التضارب في استعمال المناطق الساحلية الضيقة للبحر المتوسط التي تسودها جبال مرتفعة شديدة الانحدار شحيحة المصادر الامر الذي ادى بدوره الى تسليط ضغوط هائلة على بيئة البحر المتوسط. حيث ان اكثر من ٨٠٪ من تلوث البحر المتوسط نابع من المناطق الساحلية المحيطة به وان هذا الشريط الضيق يضم التهديدات الاكثر خطورة واذا اخذنا بعين الاعتبار بان الوقت قد حان لتطبيق الدراسات والابحاث المختلفة وتحويلها الى مرحلة التنفيذ، فقد قررت الاطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة في عام ١٩٨٩ اعادة توجيه خطة عمل البحر المتوسط نحو التخطيط المتكامل الصحيح بيئيا وذلك من خلال ما يعرف الان بـ «برنامج ادارة المناطق الساحلية» ضمن اطار عمل يمكن خلاله دراسة التفاعلات المتبادلة بين مشاكل التنمية والبيئة. وجرى اختيار مناطق في اربع دول لتجربة المرحلة الاولى من برنامج التنمية السليمة الجديد هذا. وكانت جزيرة رودوس احدى هذه المناطق التي وقع عليها اختيار دول البحر المتوسط في عام ١٩٨٩. وقد حددت الاهداف بعيدة المدى للمشروع كما يلي:

أ) اعداد خطة تنمية للجزيرة تنسجم مع المقدرة الاستيعابية للبيئة مع تلبية احتياجات السكان الحاليين دون الحاق الضرر باحتياجات الاجيال القادمة.

ب) خلق الظروف اللازمة لاقامة نظام متكامل من التخطيط والادارة لموارد الجزيرة. عن طريق:

- انشاء برنامج مراقبة دائم للبيئة.
- اقامة قاعدة معلومات لجميع المؤشرات البيئية والتنموية اللازمة.
- تدريب الخبراء المحليين. اما الهدف المباشر للمشروع فكان ايجاد الحلول الفورية للمشاكل والتضاربات البيئة الملحة الموجودة.

عمل السيد ابراهيم سليمان الضراط، منذ ١٩٨٥، كموظف برنامج واقتصادي اقدم في وحدة التنسيق، في اثينا. درس علوم الاقتصاد والعلاقات الدولية في ليبيا وفي الولايات المتحدة. خدم من ١٩٦٤ الى ١٩٨٤ كدبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية في ليبيا، حيث عمل اثناء ذلك في البعثة الليبية لدى الامم المتحدة في نيويورك لفترتين امتدت كل منهما خمس سنوات، وتركز معظم عمله على قضايا التعاون الاقتصادي الدولي.

وبناء على ذلك فان مشروع ادارة المناطق الساحلية لجزيرة رودوس قد تم توجيهه نحو خلق وتشجيع عملية تنمية سليمة خلال اربعة عشر نوعا من النشاطات المستقلة تتراوح بين العناصر القانونية والمؤسسات الى تخطيط وادارة الموارد. ان الفعاليات الرئيسية التي تصدى لها المشروع هي قضايا ادارة مصادر المياه والتنمية السياحية والطاقة وتآكل التربة وحرائق الغابات ومناطق صيد السمك والصناعة والزراعة وحماية وادي الفراشات واشجار السرو. وقد جرى اعتماد وسائل التخطيط وتقنيات التخطيط المتكامل ونظمت الدورات التدريبية للخبراء الوطنيين.

ومن المتوقع ان يعطي هذا المشروع، الذي هو في سنته الثالثة حاليا ويستمر حتى عام ١٩٩٤، جزيرة رودوس فوائد معينة، منها:

- تحسين حالة الانظمة الايكولوجية.
- دمج الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط وصياغة القرارات.
- زيادة الامكانيات المحلية الخاصة بحل مشاكل التنمية والبيئة المختلفة.
- نقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا الى المؤسسات المحلية والوطنية.
- تدريب الخبراء المحليين.
- خلق الظروف اللازمة للاستجابة لحالات الطوارىء والحوادث.
- خلق الظروف اللازمة للاستجابة للزيادة المتوقعة في السكان - اسرع من بقية مناطق اليونان - نتيجة لتنمية السياحة.

وحيث ان احد اهداف البرنامج الرئيسية كان لرفع مستوى الامكانيات الوطنية والمحلية فقد كانت مشاركة صانعي القرار والخبراء الوطنيين والمحليين في صياغة وتنفيذ البرنامج احد العناصر الاساسية للمشروع التي اتسمت بالنجاح لحد الان.

ولقد شاركت الحكومة اليونانية على كل من المستويين الوطني والمحلي، بشكل فعال في هذه العملية. وقد ظهر ذلك جليا اثناء مؤتمر «خطة عمل البحر المتوسط في رودوس: برنامج للتنمية والبيئة» الذي نظمته خطة عمل البحر المتوسط بالتعاون التام مع الحكومة اليونانية، وذلك في ١٤ - ١٥ كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢. حضر المؤتمر كبار الشخصيات بمن في ذلك محافظ ذوذكانيسي ورئيس بلدية رودوس (انتخب كرئيس للمؤتمر) وممثل لوزارة البيئة وممثل لبنك الاستثمار الاوروبي، وخبراء محليين ووطنيين. وكان هدف المؤتمر هو عرض النشاطات التالية التي نفذت ضمن مشروع رودوس والتي اما اكتملت او انها في مرحلة متقدمة من التنفيذ بالاضافة الى استدراج الأفكار والآراء حول عملية المتابعة. النشاطات هي:

- سيناريوهات التنمية والبيئة،
- دراسة التخطيط المتكامل/خطة تنظيمية متكاملة لمصادر المياه، تأثيرات التغيرات المناخية المتوقعة.

لقد كان المؤتمر هو الاول من نوعه ينظم ضمن تجربة برنامج ادارة الناطق الساحلية في منطقة البحر المتوسط. وسيتبع بمؤتمرات حول مشاريع ادارة المناطق الساحلية الاخرى. ونظرا لاهمية مشروع رودوس بكونه مثالا في التنمية السليمة فقد وافق بنك الاستثمار الاوروبي على تمويل بعض من فعاليات اتفاقية مشروع رودوس الموقعة في كانون اول/ديسمبر ١٩٩٠ بين خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة واليونان وذلك من خلال برنامج «لايف» للبنك الدولي والمجموعة الاقتصادية الاوروبية.

وبعد مناقشات طويلة تم التوقيع على عقد المساعدة المالية من قبل البنك المذكور وخطة عمل البحر المتوسط في ٢٨ كانون ثان/يناير ١٩٩٣.

وقد صادقت الحكومة اليونانية على العقد بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣. ينص العقد على قيام البنك بتقديم منحة مقدارها ٣٦٠ ٠٠٠ وحدة نقد اوروبية (ايكو) الى المشروع وقيام خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة بالادارة والتنسيق. ان النجاح بحذب المساعدة المالية الخارجية والثقة التي وضعت في خطة عمل البحر المتوسط قد اكدت بان تلك الخطة سائرة، من خلال برنامج اعادة التوجيه نحو ادارة المناطق الساحلية، على الطريق الصحيح لتنمية سليمة تنفذ في منطقة البحر المتوسط.

اولى النتائج العملية لبرنامج ادارة المناطق الساحلية في رودوس

سناريوهات البيئة/التنمية

انها الخطة الزرقاء لصوفيا انتيبولس التي اوكل اليها اعداد «سيناريوهات التنمية/البيئة» لجزيرة رودوس بالتماشي مع الفلسفة العامة لبرامج ادارة المناطق الساحلية. والخطة من اعداد فريق مشترك من خبراء الخطة الزرقاء وخبراء من قسم الدراسات البيئية في جامعة ايجه. شكل الفريق في ١٩٨٤ من قبل الحكومة اليونانية لنقل النشاطات المختلفة من البر اليوناني الى الجزر ولتشجيع التنمية المتكاملة لبحر ايجه. (تقع جامعة ايجه في لزبوس ولديها اقسام مختلفة في جزر خيوس وساموس ورودوس). يضم الفريق المشترك مخططين واقتصاديين واخصائيين في شؤون النقل والطاقة وخبراء في الادارة البيئية.. الخ. تهدف الخطة الزرقاء ضمن اطار العمل في رودوس، كما هي حال جميع مشاريع ادارة المناطق الساحلية، الى تكييف طرق التوقع المستعملة في سيناريوهات مجمل منطقة البحر المتوسط، تكييفها لتصبح ملائمة للمنطقة الخاضعة للدراسة. ولقد أدت نتائج تحليل نظام رودوس الى تحديد العوامل المتغيرة الاساسية التي تقوم عليها سيناريوهات التنمية، الا وهي الحالة الجيوسياسية، السياسات البيئية الدولية، سياسات المجموعة الاقتصادية الاوروبية وسياسة الحكومة اليونانية. وقد تم النظر بثلاثة انواع من الافتراضات: فرضية الميول او الاتجاهات التي تقوم على افتراض استمرار الاتجاهات الحالية مستقبلا، وفرضية رد الفعل التي تقوم على تصحيح العمليات غير المقبولة الجاري تنفيذها وفرضية العمل المسبق التي يتم بموجبها اتخاذ الاجراءات مسبقا بناءا على التوقع.

وقد اشتملت عملية اعداد السيناريوهات على التحليل المنتظم لاعمال التنمية المتوقعة في رودوس حسب علاقتها بالقضايا البيئية. وادخل عامل السياحة التي تسود كل من حاضر ومستقبل الجزيرة في جميع السيناريوهات مؤديا الى الحصول على اختيارات مختلفة. ومن الواضح ان صناعة السياحة في رودوس سوف تحتاج الى عملية تحول عميقة للتكييف مع «المنتجات السياحية الجديدة» التي يزداد الطلب عليها والى بيئة اجتماعية و اقتصادية جديدة حيث يكون الزائرون اكثر تقدما في العمر ويفضلون توزيع عطلاتهم على امتداد السنة. او يمكثون لفترات قصيرة، فقط او حتى مجرد اثناء عطلات نهاية الاسبوع. ونظرا لاستحالة ذكر تفاصيل كل سيناريو في هذا الاستعراض الموجز فسوف نقتصر على موضوع السياحة فقط. ففي سيناريو «الكفاءة الاقتصادية» تقوم تنمية السياحة على بناء وحدات كبيرة وعلى وفرة الاستثمار القادم من خارج الجزيرة بشكل رئيسي. وسوف يقوم موظفو الجولات السياحية بتحديد الاختيارات واعطاء الانطباع عن الجزيرة. وفي سيناريو «المساواة الاجتماعية» ستكون الوحدات الصغيرة بمثابة طراز التنمية الرئيسي مما قد ينتج عن خدمات ضعيفة المستوى. ان الهم الرئيسي هنا هو زيادة الفوائد المحلية من التنمية السياحية الى أقصى حد. وفي سيناريو «الحفاظ على البيئة» يمنع تشجيع أي توسعات جديدة في قطاع السياحة ويحرم انشاء وحدات جديدة ضمن المناطق المشبعة. ذلك هو نوع انتقائي من السياحة يعمل لصالح البيئة. اما سيناريو « الكفاءة ـ المحافظة» فهو يعكس اعتماد السياحة الشديد على نوعية البيئة. وجرى التشديد في السيناريو على تشييد البنية التحتية ورفع مستوى الوحدات الحالية وتطوير «منتجات سياحية جديدة» تحترم البيئة. واخيرا فان سيناريو «التنمية السليمة» يجمع بطريقة متوازنة مختلف الأهداف: الكفاءة ـ العدالة والمحافظة على البيئة، وهو يتطلب نمط جديد للسلوك الاجتماعي وتعديل هيكلي لنظام «نشاطات الانسان/البيئة».

كل سيناريو قدم الى صانعي القرار يحتوي عواقب محددة تتعلق بتجنيد رأس المال والمصادر البشرية واستعمال وادارة الموارد البيئية وامكانيات تنظيمية وادارية على المستوى المحلي. من الواضح ان تبني استراتيجية لتنمية الجزيرة سيكون محصلة عملية تخطيط ديمقراطية عبر المشاركة النشطة لجميع ذوي العلاقة على جميع المستويات. هناك موضوعان مهمان مشتركان في جميع الاختيارات:

ـ يجب حصول تبدل بالميول والاتجاهات في العلاقة بين التنمية/البيئة على المدى البعيد، للحفاظ على النمو والرفاهية في الجزيرة.

ـ حتى وان قدمت السياحة امكانيات جيدة للنمو المتواصل فان تحقيق أفضل النتائج المحلية سيعتمد على قابلية المجتمع المحلي على تعبئة موارده الخاصة.

دراسة التخطيط المتكامل

تمثل هذه الدراسة وثيقة «مظلة» تندمج فيها نتائج النشاطات الاخرى المنفذة ضمن برنامج ادارة المناطق الساحلية. باستثناء مقترحات الابحاث والتخطيط. وهي الخطوة الاولى والرئيسية باتجاه المباشرة بعملية التخطيط والادارة المتكاملة للمصادر الساحلية في جزيرة رودوس، وقد نفذت هذه الدراسة من قبل مجموعة مشتركة من الخبراء من «برنامج الاعمال ذات الاولوية» لمركز سبليت في كروايتا وخبراء يونان من وزارة البيئة ومحافظة ذوذكانيسي وبلدية رودوس. انها اداة تخطيطية وعملية تهدف الى: أ) التشخيص السريع للمسائل التنموية ب) تحديد شكل التنمية المستقبلية الاكثر منفعة للجزيرة على اساس تقييم امكانية المصادر الطبيعية على تحمل تدخل الانسان. ج) اقتراح استراتيجيات امكانية التنمية للجزيرة جنبا الى جنب مع عمليات الادارة المناسبة. د) اقتراح التدابير الواجب اتخاذها حالا. يجب الاشارة الى ان معظم المقترحات ستقدم على مستوى المجتمعات المعنية ذاتها.

وخلال المرحلة الاولى من اعداد الدراسة توجه عمل الفريق المشترك صوب تشخيص المسائل الاساسية في السياق المتغير للتنمية والبيئة في الجزيرة. وعلى الرغم من تحليل بعض الظواهر بشكل قطاعات مستقلة في المقام الاول (السكان، الاقتصاد، الهيكل المكاني، الانظمة الطبيعية، الادارة البيئية ... الخ) فقد تحقق قدر كبير من التكامل بينها بحيث يمكن تشخيص التأثيرات والتفاعلات المتبادلة حيثما امكن. جرى تصور التنمية المستقبلية لبعض الجوانب استنادا على معدلات النمو الحالية. ان الهدف من هذا الاسلوب هو ليس اعداد توقعات تنافس سيناريوهات الخطة الزرقاء بل هو التحديد المبكر لبعض المشاكل التي يمكن توقع حدوثها في المستقبل.

ان القضايا الرئيسية الواجب ادخالها في الحسبان عند تخطيط التنمية المستقبلية للجزيرة هي، بايجاز شديد مايلي:

ـ الاعتماد المفرط على السياحة في الجزيرة. بغض النظر عن المنافع الواضحة لتنمية كهذه، بدأت تظهر بعض المشاكل مثل: النقص العام في الايدي العاملة المحلية وعمليات الهجرة، تركز السكان في المثلث الشمالي للجزيرة والانخفاض النسبي للسكان في اماكن عديدة من الجزيرة (خصوصا في جزئها الجنوبي)، الاعتماد على الاستثمار، اتخاذ القرارات خارج الجزيرة، عدم مرونة اقتصاد الجزيرة بالنسبة لسوق متغيرة.

ـ بروز عملية انحلال البيئة. على الرغم من عدم امكانية اعتبار الحالة البيئية العامة غير مشجعة الا انه توجد دلائل على حصول تأثيرات ضارة مثل ازدياد تلوث البحر والمياه والافراط في المؤسسات السياحية دونما ضوابط عموما وغالبا ما يكون ذلك بدون رخصة بناء وظهور مشاكل في المناطق السكنية التاريخية.

ـ الاستعمال غير الصحيح للمصادر الطبيعية. ظهرت في بعض اجزاء الجزيرة خصومات حول استعمال الارض نتيجة للبحث عن اماكن للنشاطات الاقتصادية وغيرها. واصبحت مصادر المياه عاملا متصاعدا باضطراد في الحد من التنمية: اولا، ان مصادر المياه ليست موزعة بالتساوي في الجزيرة وثانيا ادى ازدياد الطلب على المياه بسبب نمو السياحة الى تزايد الاستعمال بالاضافة الى عدد من المشاكل البيئية المقترنة بذلك.

ـ تشرذم مؤسسات ادارة البيئة. على الرغم من ان الدور الاداري الذي تلعبه الحكومة المركزية معروف جيدا الا انه لوحظ وجود نقص في التنسيق بين الاقسام المختلفة المسؤولة عن الادارة البيئية. ان تطبيق نظام التخطيط الفعلي على الجزيرة يتسم بالضعف الشديد من الناحية العملية وان نظام المراقبة وتطبيق قانون البيئة ليس فعالا كثيرا.

طورت برامج «الاعمال ذات الاولوية»، ضمن نطاق عملها، عدد من الوسائل والتقنيات المتعلقة بالادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخصوصا الامور التي تتطلبها الدراسات التخطيطية. ثلاث من هذه الوسائل تتصف بالاهمية وسيتم استعمالها لتدريب الخبراء المحليين ضمن نطاق عمل برنامج ادارة المناطق الساحلية:

١) نظام المعلومات الجغرافية: اصبح استعمال هذا النظام امرا مألوفا من قبل العديد من الشركات والجامعات والحكومات في تطبيقات متعددة بشكل مدهش. والنظام يتكون من معدات وبرامج كمبيوتر ومناهج صممت لتحديد وادارة ومعالجة وتحليل وترتيب وعرض معلومات موقعية لاجل حل مشاكل ادارية وتخطيطية معقدة.

٢) تقييم التأثير البيئي. وهي وسيلة تتيح للمخططين وصانعي القرار ان يأخذوا بالاعتبار التأثيرات التي يحتمل تعرض البيئة لها بسبب مشروع ما يجري النظر في تنفيذه. سيتم استعمال وسيلة «تقييم التأثير البيئي» في برنامج ادارة المناطق الساحلية في رودوس في عملية اتخاذ القرار بشأن محطة لمعالجة مياه المجاري لمدينة رودوس.

٣) تقييم المقدرة الاستيعابية على تحمل النشاطات السياحية: هذه الوسيلة تحدد اتجاهات جديدة للتنمية السياحية. ان عملية التقييم التي تمت لحد الان شملت منطقة فاريلاكي ـ ليندوس التي لديها سعة استيعاب سياحية ملموسة.

دراسة حول تأثير التغيرات المناخية المتوقعة

نفذت الدراسة من خلال خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة اليونانية. وكان الهدف منها تشخيص التأثيرات المحتملة على الجزيرة نتيجة للتغيرات المناخية المتوقعة

لتحديد الاماكن والانظمة البيئية الاكثر تهديدا وفي النهاية اقتراح السياسات والتدابير اللازمة لتجنب التأثيرات السلبية المتولدة نتيجة لتلك التغيرات المناخية. قام الفريق المشترك الذي شكل لهذه الغاية باجراء الدراسة استنادا على سيناريو مناخي مفصل لشرق البحر المتوسط ولجزيرة رودوس بالتحديد. السيناريو هذا هو من اعداد وحدة الابحاث المناخية التابعة لجامعة «ويست انجليا». من المتوقع ارتفاع درجة الحرارة بين ٠,٩ و ١,٤ درجة مئوية وارتفاع مستوى سطح البحر بين ٢٠ و ٣٠ سم بحلول عام ٢٠٥٠.

وفيما يتعلق بتوازن المياه فان ارتفاع درجة الحرارة سيزيد من معدلات التبخر ويقلل من كمية المياه الاجمالية ومعدل نفاذها في التربة. وسينخفض مستوى المياه الجوفية وسوف تتسلل مياه البحر الى السهول الرسوبية. ومن النتائج الاخرى المترتبة على ارتفاع درجة الحرارة المتوقع هو ازدياد فترة الموسم السياحي مع ازدياد خطر حرائق الغابات (التي كانت مدمرة بشكل خاص في السنوات القليلة الماضية). وفي المناطق المكتظة بالسكان في الساحل الشمالي الغربي والطرف الشمالي لجزيرة رودوس حيث تقع العاصمة فان التأثيرات على مرافق البنية التحتية الحالية الموجودة قرب الساحل من المتوقع ان تكون ملموسة جدا.

وقد شدد فريق «التغيرات المناخية» في مقترحاته وتوصياته على الحاجة الى التخطيط الدقيق للمنطقة الساحلية وتعديل مواصفات البناء او غيرها من الانظمة ذات العلاقة واستكشاف مصادر جديدة للمياه (عبر اقامة سدود جديدة وحفر المزيد من الابار) واعادة تشجير المناطق التي تعرضت للحرائق والتآكل.

المخطط التنظيمي لمصادر المياه

اصبحت الحالة الواقعية لمصادر المياه في الجزيرة حرجة وصعبة الادارة خصوصا في المنطقة الشمالية المكتظة بالسكان. ان الهدف بعيد الامد للخطة التنظيمية لمصادر المياه هو حماية تلك المصادر وادارتها واستعمالها بشكل حكيم عبر المعالجة المتكاملة لجميع خصائص مصادر المياه وتحديد الاستغلال الامثل وفقا للاحتياجات الحالية والمستقبلية. ويترأس مركز «سبليت» المشروع وينسق البرنامج. فهو يخطط وينفذ النشاطات المختلفة ويراجع الدراسات. وتقدم محافظة ذوذكانيسي وبلدية رودوس الخبراء الذين يشاركون بنشاط في المشروع وفي الدعم الاداري والتقني. وتلعب وزارة البيئة اليونانية دور المنسق والمشرف العام وتوكل الى مؤسسة «الاستكشاف الجيولوجي والمعدني» باجراء الدراسة الهيدرولوجية بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية ووزارة الزراعة. وعرضت جميع هذه النشاطات على السلطات اليونانية عندما اجتمع في رودوس في كانون اول/ديسمبر اكثر من ٢٠٠ شخص يمثلون معظم السلطات المحلية في الجزيرة. حيث تم اطلاع جميع الاطراف المعنية على تطور الدراسات المختلفة وتعريفهم بالمشاكل والاختيارات المختلفة التي تتولد تدريجيا لحلها وضمان التنمية الرشيدة للجزيرة.

تاريخ برنامج ادارة المناطق الساحلية لرودوس

في ١٩٨٧ قام المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في الاجتماع العادي الخامس للاطراف المتعاقدة والذي عقد في اثينا بتشخيص واقتراح اعادة تركيز خطة عمل البحر المتوسط على التخطيط والادارة المتكاملين للمناطق الساحلية. اقترحت الحكومة اليونانية جعل جزيرة رودوس بمثابة منطقة تجريبية في اليونان.

في ١٩٨٨ استهل مركز سبليت اربعة مشاريع في اربع دول (رودوس، كاستيلا، ازمير، الساحل السوري). الاعمال التحضيرية لرودوس: تقرير عن الموقع، اجتماعات تشاور لتحديد البرنامج، بعثات حول ادارة مصادر المياه والتراث الحضاري للجزيرة.. الخ.

في ١٩٨٩ بعثة بخصوص مشروع محطة معالجة المياه والتيارات البحرية. اجتماعات حول الطاقة المتجددة. وفي الاجتماع العادي السادس للاطراف المتعاقدة الذي عقد في اثينا جرى التأكيد على اعادة التركيز وتحولت المشاريع التجريبية الى «برامج ادارة المناطق الساحلية».

في ١٩٩٠ عقدت اجتماعات عديدة حول مراقبة التلوث البحري والتأثير المحتمل للتغيرات المناخية على رودوس. وفي تشرين ثان/نوفمبر جرى التوقيع رسميا على اتفاقية برنامج ادارة المناطق الساحلية لجزيرة رودوس من قبل خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة والحكومة اليونانية: برنامج مفصل بالاعمال، خطة عمل، ميزانية، وتقاسم التكاليف بين الاطراف. ظهر احتمال المشاركة المالية من قبل لبنك الاستثمار الاوروبي.

في ١٩٩١ المباشرة بدراسة التخطيط المتكامل (برنامج الاعمال ذات الاولوية/سبليت) وسيناريوهات البيئة/التنمية (الخطة الزرقاء/صوفيا انتيبولس). شكلت فرق مشتركة من خبراء من خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة وخبراء يونان (وطنيين ومحليين) للقيام بجميع الفعاليات المقررة. وفي الاجتماع العادي السابع الذي عقد في القاهرة دعيت الدول المنخرطة في «برنامج ادارة المناطق الساحلية» لاجراء «عرض عملي لحماية البحر المتوسط».

في ١٩٩٢ مشاورات مع بنك الاستثمار الاوروبي تتعلق بمساهمته في برنامج ادارة المناطق الساحلية. اجتماع لمراجعة دراسة التخطيط المتكامل. اجتماع اخر حول التغير المناخي. في ١٤ و ١٥ كانون اول/ديسمبر مؤتمر لتقديم الفعاليات المنفذة او تلك المتقدمة في التنفيذ الى السلطات اليونانية.

- المساحة: ١٣٩٨ كم٢
- طول الساحل: ٢٢٠ كم
- الاراضي الصالحة للزراعة: ١٦٪
- اراضي المراعي: ٤٧٪
- المناطق الحضرية: ٨٪
- الغابات: ٢٥٪
- السكان: ١١٠٠٠٠
- السائحون: ٨٥٠٠٠٠ (١٩٩٠) ١٠٪ من الوافدين على المستوى الوطني
- العمل
  القطاع الاول: ١١٪
  القطاع الثاني: ٢٥٪
  القطاع الثالث: ٦٤٪

نشاطات خطة عمل البحر المتوسط

الاستعدادات للمرحلة الثالثة لمدبول
تقييم *برنامج المراقبة الاسرائيلي*

مع انتهاء المرحلة الثانية لبرنامج «مدبول» في ١٩٩٥، تقوم وحدة التنسيق باعداد واقتراح المرحلة التالية الى «اللجنة العلمية والتقنية».

من الضروري، قبل اعداد هذا المقترح، مراجعة وتقييم المرحلة الثانية لـ «مدبول» وانجازاتها. ولقد تقرر اجراء مراجعة تفصيلية لاثنين من برامج المراقبة الوطنية الجاري تنفيذهما دونما انقطاع، وهما: برنامج اسرائيل وكرواتيا. وتم فعلا عقد اجتماع في حيفا، اسرائيل اثناء ٢١ و ٢٢ كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢. شارك في الاجتماع السيد أل. جفتك والسيد جي. غابريليدس من خطة عمل البحر المتوسط ومن اسرائيل شارك ٩ خبراء من بينهم السيد ادلر منسق مدبول الوطني والسيد كوهين المدير العام لمؤسسة الابحاث البحرية والمائية.

وسيعقد اجتماع تشاور مماثل لكرواتيا في ١٩٩٣ لمراجعة برامج المراقبة الوطني لكرواتيا. قام المشاركون باجتماع حيفا باجراء مراجعة دقيقة للنشاطات المنفذة في اسرائيل منذ السبعينات ومراقبة النوعية وعملية معالجة المعلومات والتأكد منها. وجرى التوصل الى استنتاج مفاده ان البرنامج الاسرائيلي بحاجة الى عمليتين اضافيتين:

دراسة تامة موحدة لجميع الترسبات النهرية ومراقبة بعيدة الامد للحياة البحرية في اعالي البحر وعند الشواطىء لتحديد المقادير ومحاولة ايجاد طرق لمنع او تقليل الضرر.

اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالمراقبة الاحيائية في البحر المتوسط والبحر الاسود (منظمة الاغذية والزراعة/برنامج الامم المتحدة للبيئة/للمركز الاوروبي - البحر متوسطي لمخاطر التلوث البحري)

فاليتا مالطة، ١٠ - ١١ تشرين ثان/نوفمبر ١٩٩٢.

نظم هذا الاجتماع بشكل مشترك من قبل منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة والمركز الاوروبي بمثابة متابعة للاجتماع الاول لهذه الاطراف الذي عقد ايضا في مالطة، ايلول/سبتمبر ١٩٩١.

الهدف النهائي لمجموعة العمل هو ادخال عملية المراقبة الاحيائية جنبا الى جنب مع المراقبة الكيمياوية عن طريق اعداد برنامج يطبق على مقياس تجريبي.

ستقوم في المرحلة الاولى مجموعة قليلة من المؤسسات العاملة ضمن منطقة البحر المتوسط باستعمال عدد منتخب من تقنيات المراقبة الاحيائية تناظر الملوثات ذات الاولوية المقررة للمراقبة الكيماوية. اما على المدى البعيد فان البرنامج التجريبي سيقود الى برنامج مراقبة احيائية يشمل كافة انحاء البحر المتوسط ويعتمد على انجازات التجربة الرائدة.

راجع الاجتماع اسس اختيار العلامات الاحيائية المناسبة والتي ستستعمل في البرنامج التجريبي ومؤشرات الاجهاد المحددة واجناس الاختبار والطرق الواجب اتباعها. واستنادا على المعلومات التي قدمها اعضاء مجموعة العمل تم اعداد قائمة بالمختبرات (المعامل) المتوقع مشاركتها. ان تقنيات المراقبة الاحيائية التي اوصى بها الاجتماع هي تلك التي قيد الاستعمال والتطوير.

كانت استنتاجات المؤتمر الرئيسية هي وجود حاجة ملحة للمباشرة بمراقبة التأثيرات البيولوجية في البحر المتوسط وان عدد المختبرات المرشحة لا يزال صغيرا وضرورة تطوير امكانية المختبرات الاخرى واخيرا امكانية البدء بعملية التجربة نحو نهاية ١٩٩٣. (نشر تقرير الاجتماع من قبل خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الامم المتحدة للبيئة في كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢).

توقيع مذكرة تفاهم بين مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية واوروبا وخطة عمل البحر المتوسط

بأمل المباشرة بتعاون منتظم بين مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية واوروبا (سيدار) الواقع في القاهرة، مصر وبين خطة عمل البحر المتوسط، عقد اجتماع التشاور الاول في القاهرة في تشرين ثان/نوفمبر ١٩٩٢ بمناسبة اجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة. وعقد اجتماع تشاور اخر في رودوس في كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢ بمناسبة مؤتمر تقديم برنامج ادارة المناطق الساحلية لرودوس. وقد جرى الاتفاق بين المستشار التقني الاول لمركز «سيدار» السيد كمال ثابت ومنسق خطة عمل البحر المتوسط السيد س. بوسوتيل والسيد ابراهيم سليمان الضراط موظف البرنامج الاقدم، على ان التنسيق سيشمل ميادين عديدة تتعلق بادارة المصادر البحرية والساحلية. سيقوم مركز «سيدار» بتقديم المساعدة التقنية لبرنامج ادارة المناطق الساحلية في مرسي مطروح (مصر) و سفاقص (تونس). تقوم بشكل مشترك كل من خطة عمل البحر المتوسط ومركز «سيدار» بدعم امكانية التحسس عن بعد باستعمال التسهيلات التي يقدمها «مركز التحسس من بعد» الكائن في سكانزانو، ايطاليا. وبالاضافة الى ذلك، سيقوم مركز «سيدار» وبدعم من خطة عمل البحر المتوسط باقامة «مركز تدريب» لاعداد الخطط التنظيمية الوطنية للبيئة. ستنظم هذه الدورة التدريبية لمواطنين من منطقة البحر المتوسط وتقوم خطة عمل البحر المتوسط بتقديم الخبرة التقنية واية احتياجات ضرورية اخرى.

سوف يتركز التدريب على اعداد دراسات جدوى لمشاريع تنمية سليمة بيئيا على كل من المستويين الاقليمي والوطني واعداد مسودات خطط تنظيمية للتنمية السليمة على مستوى الدولة.

وتم الاتفاق اخيرا على قيام خطة عمل البحر المتوسط ومركز «سيدار» بتطوير مشاريع مشتركة في ميدان نوعية المياه وعلى ادراج «سيدار» ضمن قائمة المنظمات غير الحكومية التي تحضر اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط كمراقب. وفي نفس الوقت تدعى خطة عمل البحر المتوسط لحضور الاجتماعات التقنية التي ينظمها مركز «سيدار». ادرجت جميع هذه النقاط ضمن مذكرة التفاهم الموقعة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ في مالطة بمناسبة اجتماع «برنامج ٢١ للبحر المتوسط» من قبل السيد س. بوسوتيل والسيد م. نور المدير التنفيذي لمركز «سيدار» وتقرر كذلك قيام مركز «سيدار» بالتعاون مع الخطة الزرقاء في صوفيا انتيبولس في تطوير «مرقب بيئة البحر المتوسط»، وبناء علاقات وثيقة اكثر مع الدول العربية وخصوصا في مبادرة «مراكز المراقبة» على المستوى الوطني لتشجيع مراقبة وتقييم البيئة في بلدان البحر المتوسط العربية.

منشورات خطة عمل البحر المتوسط

سلسلة التقارير الفنية
لخطة عمل البحر المتوسط

قابلية تطبيق التحسس من بعد على مسح العوامل المؤثرة على نوعية المياه في البحر المتوسط

يمثل هذا التقرير النهائي لمشروع ابحاث نفذ بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢ بدعم اليونيسكو عبر اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ضمن نطاق عمل «مدبول» ـ المرحلة الثانية التابع لخطة عمل البحر المتوسط. يحتوي التقرير على وصف مفصل جدا لتقنية التحسس من بعد (نظرية التشغيل، الانواع الرئيسية من اجهزة التحسس، والبرنامج التشغيلي) والتطبيقات الممكنة في البيئة البحرية، خصوصا في البحر المتوسط. وهناك توصيات لتطبيق هذه التقنيات لمراقبة الانواع المختلفة من التلوث.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط، رقم ٦٧، ١٤٢ صفحة، بالانجليزية فقط.).

تقييم ورش التدريب على المعالجة الاحصائية وتفسير المعلومات المتعلقة بالاحياء البحرية

قررت اللجنة الاستشارية لمدبول التوصية بتنظيم دورات تدريبية لمساعدة علماء البحر المتوسط على التحليل الاحصائي وتفسير المعلومات ذات العلاقة بالاحياء البحرية (الاحياء القاعية والعوالق بشكل رئيسي). نظمت خمس دورات تدريب (٢ على المستوى الاقليمي و ٣ على مستوى وطني) تحت رعاية منظمة الاغذية والزراعة/اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية/برنامج الامم المتحدة للبيئة.

بصف التقرير محتويات ورش التدريب والتقييم اللاحق الذي جرى بالاستفتاء السري بمشاركة جميع علماء البحر المتوسط المشاركين والبالغ عددهم ١٠٨ وذلك في نهاية ورش التدريب.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط، رقم ٦٨، ٢٢١ صفحة، بالانجليزية فقط).

وقائع ورشة عمل منظمة الاغذية بالزراعة/برنامج الامم المتحدة للبيئة/اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية حول التأثيرات البيولوجية للملوثات على الاحياء البحرية

نظمت ورشة العمل هذه بشكل مشترك مع المركز الاوروبي ـ البحر المتوسطي الخاص بمخاطر التلوث البحري التابع للمجلس الاوروبي وذلك في مالطة، ١٠ ـ ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ضمن نطاق عمل المرحلة الثانية لمدبول. وقد اعد التقرير من قبل السيد جي. بي. غاربيليدس موظف منظمة الاغذية والزراعية الاقدم لدى وحدة التنسيق التابعة لخطة البحر المتوسط. يحتوي التقرير على الاستعراضين التمهيديين و ١٧ من الدراسات الـ ١٩ المقدمة.

تركزت المناقشات على قابلية تطبيق التقنيات المختلفة المتعلقة بالمؤثرات البيولوجية في الدراسات الميدانية الروتينية واهميتها وتفسيراتها لتقييم اخطار التلوث.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط، رقم ٦٩، ٢٨٧ صفحة، بالانجليزية فقط).

استعراض: المركبات العضوية ـ الهالوجينية في البيئة البحرية

هذا الاستعراض هو تقرير اجتماع خبراء عقد في موناكو في تشرن اول/اكتوبر ١٩٨٨ في مختبرات (MEL/IAEA) لجمع معلومات عن التوزيع والتأثيرات المحتملة واساليب التحليل اللازمة لتقييم التلوث بعدة مركبات من مجموعة المواد العضوية ـ الهالوجينية وخصوصا تلك التي لا تشملها برامج المراقبة.

حرر التقرير من قبل السيد جيمس ريدمان والسيد سابين لوتز من مؤسسة موناكو استنادا على الوثائق المتباناة في الاجتماع.

(سلسلة التقارير الفنية لخطة عمل البحر المتوسط، الرقم ٧٠، ٤٩ صفحة، بالانجليزية فقط).

كتب ـ مجلات

ورشة عمل حول تنمية وادارة مصادر المياه في دول البحر المتوسط

نشر هذا الكتاب بشكل مشترك من قبل مؤسسة (CIHEAM) ، باريس ومؤسسة (IAM-B) ، ايطاليا. وهو يضم الدراسات المقدمة من قبل المشاركين بورشة العمل المعقودة في ادنة، تركيا في ٣ ـ ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢. يقدم الكتاب معلومات مفيدة الى مخططي ومدراء مصادر المياه ولمهندسي الري وغيرهم من المختصين في منطقة البحر المتوسط. المشاركون قدمو من معظم دول البحر المتوسط (بمن فيهم جاي. مارجريتا المنسق العلمي لبرنامج الاعمال ذات الاولوية، سبليت) ومن منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي. عرضت تشكيلة متنوعة من المشاكل المتعلقة بمصادر المياه في المنطقة.

(CIHEAM/IAM-B) ، ٣٤٤ صفحة، بالانجليزية والفرنسية. المقدمة بقلم أم. لاسرام. السكرتير العام لمؤسسة (CIHEAM).

اوروبا ٩٢: Rilancio del Mediderraneo e realta italiana

وقائع دورة دولية عقدت في جنوة، ١٤ و ١٥ ايلول/سبتمبر ونظمت من قبل اتحاد نادي النساء العالمي الايطالي، وبرعاية الجماعة الاقتصادية الاوروبية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومؤسسات حكومية وايطالية محلية مختلفة. شاركت ٢٣ شخصية من مختلف الميادين في ثلاثة اجتماعات طاولة مستديرة لمناقشة مسائل البيئة والتنمية في منطقة البحر المتوسط بالتركيز على دور ايطاليا ضمن الجماعة الاقتصادية الاوروبية وعلاقاتها مع دول البحر المتوسط المجاورة. وقدم ممثلون من فرنسا واليونان ويوغسلافيا سابقا وموناكو واسرائل مطالعاتهم عن حالة البيئة في بلدانهم.

(منشورات Mursia ، ٢٠٦ صفحة، ميلان، ١٩٩٢ . بالايطالية . مقالتان بالفرنسية).

الحماية الدولية للبيئة

تأليف جورجوس ساميوتس وجيورجوس تسالداس. يبحث هذا الكتاب (الجزء الاول) بالسياسات الدولية وقانون البيئة.

القضايا الرئيسية المطروحة هي : تدويل مشكلة تلوث البيئة، التحولات الايكولوجية، ديمقراطية العلاقات الدولية الراهنة والقانون البيئي.

(باليونانية، دار النشر بابازيسس، اثينا، ٣٤٨ صفحة)

الاتفاقيات الدولية حول حماية البحر المتوسط من التلوث

امبرتو لينزا من جامعة «تور فرجاتا» في روما هو محرر وقائع دورة تحمل نفس العنوان عقدت في اناكبري، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩١. كتبت المقالات من قبل الدومانوس المنسق السابق لخطة عمل البحر المتوسط وايفانجلوس رافتوبولوس وماجبالون بونيس وهي (المقالات) تتعلق باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر المتوسط. نظمت الدورة من قبل جمعية «المدنية البحر متوسطية» الايطالية.

(بالايطالية والانجليزية والفرنسية، نابولي، ١٩٩٢، ٢٩١ صفحة).

اصداران رئيسيان جديدان حول التغيّر المناخي نشرا بالاقتران مع برنامج الامم المتحدة للبيئة

• ملف برنامج الامم المتحدة للبيئة عن التغير المناخي:

نشرته «وحدة المعلومات عن التغير المناخي» التي شكلها في جنيف برنامج الامم المتحدة للبيئة بدعم من حكومتي سويسرة ولكسمبرغ وكانتون جنيف. يحتوي هذا الملف على ٢٤١ صفحة حقائق قسمت الى ثلاثة اجزاء: اسباب التغير المناخي، تأثيرات التغير المناخي والاستجابة الدولية للتغير المناخي. كل صفحة حقائق تعالج قضية ما تتعلق بمشكلة التغير المناخي المعقدة والمتعددة الجوانب، بطريقة واضحة وقاطعة وعميقة. وسيجد صانعو السياسة والقرارات والمعلمين والطلبة وغيرهم احدث المعلومات عن المسائل الاكثر الحاحا. وبالحقيقة فان صفحات الحقائق هذه تعدل باحدث المعلومات بانتظام وهي مرتبة بنظام يتيح لوحدة المعلومات المرونة اللازمة لاستبدال الصفحات القديمة ووضع جديدة محلها. لقد نشر قدر كبير من الابحاث ونتائج الاجتماعات الدولية الا ان معظم تلك المواد كانت بشكل تقارير شديدة التخصص يندر توفرها لغير المتخصص. جمع ملف برنامج الامم املتحدة للبيئة الخاص بالتغير المناخي، بطريقة مقبولة، كل من المعلومات الاساسية والاجوبة على اسئلة مثل: هل ان الانماط المناخية المتوقعة موثوقة؟ ما هي كلفة خفض صافي كمية غازات الاحتباس الحراري المنبعثة؟... الخ.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

Information Unit on Climate Change (IUCC), UNEP, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, tel. 00441-22-789-4062/65 Fax: 0041-22-789-4073)

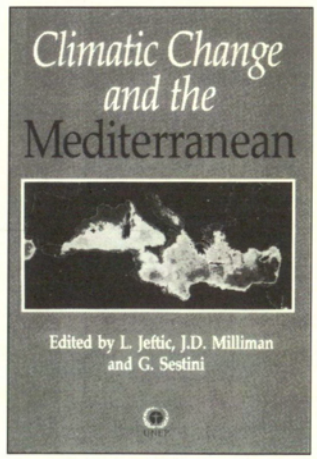

التغير المناخي والبحر المتوسط

تابعت نشرة «امواج المتوسط» بانتظام نتائج فرق العمل الخاصة بالتغير المناخي (راجع الاعداد ١٤، ٢٢، ٢٥ بشكل خاص). هذا الموضوع هو احد حقول النشاط الرئيسية ضمن اطار عمل الدراسات التي نفذها برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي، على تسعة اقاليم بحرية في العالم. ان هذا الكتاب الذي نشر تجاريا في المملكة المتحدة بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة يجمع بمجلد واحد جميع هذه الدراسات مقرونة بالخرائط والاشكال والمخططات التوضيحية وقائمة بالمراجع وفهرس. وهناك افتتاحية موجزة بقلم ثلاثة كتاب: ال. جفتك عالم بحار اقدم لدى خطة عمل البحر المتوسط وجاي. دي. ميليمان عالم بحار لدى مؤسسة «وودزهول» الاوقيانوغرافية ماساشوتس (اميركا) وجي. سستيني استشاري في علم الارض التطبيقي ومستشار برنامج الامم المتحدة للبيئة، لندن/فلورنس.

شارك ١٨ اخصائي في اعداد هذا المجلد الذي يحتوي استعراضا مفصلا عن التغيرات المناخية في البحر المتوسط. تبدأ كل مقالة بملخص عنها وتنتهي بقائمة بالمراجع. وبعد الاستعراض يركز الكتاب على التنبؤ بالمناطق المهددة بشكل خاص مثل مناطق دلتا انهار البحر المتوسط الكبيرة وغيرها من الاراضي الساحلية المنخفضة ويبين التفاعلات المتبادلة المعقدة بين التغير المناخي والتأثير على البيئة والاقتصاد والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي قد تعقبها.

Edit. Edward Arnold, Mill Road, Dunton Green, Sevenoaks, Kent TN13 2YA, UK. Tel: +44 732 450 111, Fax: +44 732 461 321.

السيد أل. جفتك

عالم بحار اقدم لدى وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط في اثينا ومشارك بتحرير كتاب «التغيرات المناخية والبحر المتوسط»، اجرت معه «امواج المتوسط» مقابلة قصيرة عن الاهمية السياسية لهذا الكتاب الجديد.

س ـ سيد جفتك، هذا الكتاب الذي يدور حول التغيرات المناخية يشمل جميع الاعمال التي نفذتها فرق المهمات ضمن نطاق عمل برنامج الامم المتحدة للبيئة والتنمية. وهو مساهمة سينظر اليها المختصون بالتقدير. فهو يضم التدابير والتوصيات في ميدان الابحاث عل وجه التحديد، الا انه لا يقترح استراتيجية اقليمية للتصدي لتأثيرات التغير المناخي. هل يعني ذلك اقتصار مهمتك على التقييم والتنبوء العلمي؟

ج ـ يشمل الكتاب نشاطات «فريق العمل للبحر المتوسط» الذي شكل من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩. كان الهدف الاولي لفريق العمل هو اعداد مسوحات اقليمية ودراسات موقعية تخص مسائل محددة عن التأثير المحتمل للتغير المناخي المتوقع على الانظمة البيئية الساحلية والبحرية وكذلك على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والفعاليات الاقليمية.

كان المتوقع من المسوحات والدراسات هو فحص التأثيرات المحتملة على الانظمة الايكولوجية الساحلية (مناطق الدلتا، مصبات الانهار، الاراضي المغمورة بالمياه، السهول الساحلية، البحيرات الساحلية.. الخ) التي تسببها التغيرات في مستوى سطح البحر، ودراسة التأثيرات المحتملة، المتولدة عن ارتفاع درجات الحرارة، على الانظمة الايكولوجية البرية والمائية، بما في ذلك التأثيرات المحتملة على الاجناس المهمة اقتصاديا. وكذلك دراسة التأثيرات التي من المحتمل ان تسببها التغيرات المناخية والفيزيوغرافية والايكولوجية على البنية والنشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي، ولتحديد المناطق والانظمة المهددة اكثر من غيرها بسبب التغيرات المذكورة اعلاه.

ونتيجة لذلك فان اهداف «فريق العمل» لا تضم اقتراحات عن استراتيجية اقليمية للتصدي لنتائج التغير المناخي. على الرغم من ان بعض الافكار الواردة في الكتاب هي شديدة الوضوح مثل ضرورة ادخال التأثيرات المناخية المحتملة ضمن نطاق عمل برامج ادارة المناطق الساحلية المتكاملة.

والحاقا بالدراسات المنفذة في ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ نفذت وجبة ثانية من الدراسات المحددة اثناء الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ (مثل جزيرة رودوس، الجزر المالطية، جزر كريس/لوسنج، خليج كاستيلا، والساحل السوري). تلك الدرسات اوردت السياسات والتدابير المقترحة. وكان هدف الدراسات هو تشخيص وتقييم التأثيرات الناجمة من التغير المناخي المتوقع على الانظمةالايكولوجية البرية والمائية والبحرية والسكان والاعمال البحرية ـ الارضية وغير ذلك من النشاطات البشرية ولتحديد المناطق او الانظمة التي تبدو اكثر عرضة للتغير المناخي المتوقع واقتراح السياسات والتدابير التي تخفف او تلغي النتائج السلبية المتوقعة او تساعد على التكيف معها من خلال تخطيط وادارة المناطق والموارد الساحلية باستعمال المعلومات المتوفرة.

س ـ ذكرت في اجتماع سنغافورة الذي عقد عام ١٩٩٠ لجميع فرق العمل الاقليمية بأن السلطات الوطنية والمحلية المعنية لم تظهر اهتمام يتماشى مع خطورة التغيرات المناخية.

هل تبدلت الحالة منذ ذلك الحين؟ وهل باستطاعتك مساعدة صانعي القرار على ادخال عامل التغير المناخي في الاعتبار، وكيف؟

ج ـ ان الدراسات الست التي يحتويها الكتاب (دلتا انهار ابرو، النيل، بو والرون وخليج ثرمايكوس وبحيرات اتشكول/بيزرت) اعدت للتقديم في ندوات دراسية وطنية جرى فعلا تقديم ثلاث منها (ابرو، النيل، بو) الا انه يبدو ان السلطات الوطنية غير مهتمة باتخاذ الاجراءات لمتابعة الموضوع.

لم تظهر السلطات الوطنية اهتمامها بعرض ومناقشة وتعديل اثنين من الدراسات (دلتا نهر الرون وخليج ثرمايكوس) ومن جيل الدراسات الثاني قدمت دراسة واحدة، حول جزيرة رودوس، الى السلطات الوطنية والمحلية في كانون اول/ديسمبر ١٩٩٢ ونأمل بتقديم الدراسات الاربع الاخرى كذلك. هناك مؤشرات قوية تدل على ان السلطات الوطنية اصبحت مهتمة اكثر حاليا وان تقديم تلك الدراسات ومتابعتها سيتم في المستقبل القريب.

س ـ ان تردد صانعي القرار قد يعود جزئيا الى الغموض الذي لايزال يحيط بالتنبؤ بالتغيرات المناخية وعواقبها. ما هو ردك على صانعي القرار عندما يقولون لك بعدم استطاعتهم تبني سياسات ملزمة للمنطقة او للدولة لسنوات عديدة وتتطلب تكاليف ملموسة بناءا على فرضية لا تزال غامضة؟

ج ـ هناك اجماع علمي واسع مفاده ان ازدياد تركيز غازات الاحتباس الحراري في الجو من المتوقع ان يؤدي الى حدوث تبدلات مناخية. ان هذه التغيرات ربما قد بدأت بالفعل وقد يكون من المتعذر ايقافها الآن. ان ارتفاع درجة الحرارة ومناسيب البحر على المستوى العالمي يتوقع ان يكون من بين النتائج الرئيسية للتغير المناخي في المستقبل. وان الاستنتاج الرئيسي للدراسات المنفذة لحد الآن في البحر المتوسط هو ان تأثيرات العوامل غير المناخية (مثل ازدياد عدد السكان، خطط التنمية الحالية) على البيئة الطبيعية والمجتمعات الواقعة ضمن اطار تلك الدراسات سيتجاوز على الاغلب التأثيرات المتولدة من الاحتباس الحراري. ومع ذلك فان التغيرات في الاحوال المناخية قد تساهم بشكل كبير في الزيادة المتواصلة في التهديد الذي تتعرض له المجتمعات. وبناءا على ذلك فان الرسالة الاكثر اهمية الى صانعي القرار مفادها بأن المشاكل الناجمة عن التغيرات المناخية يجب ان ينظر اليها كجزء من برامج ادارة المناطق الساحلية المتكاملة. لذلك لا توجد الآن اقتراحات لتبني استراتيجيات وسياسات محددة لاقليم او دولة ما مع ما يرافق ذلك من تكاليف.

اليزابيت داوندزويل

المدير التنفيذي الجديد لبرنامج الامم المتحدة للبيئة

اليزابيت داوندزويل هي المدير التنفيذي الثالث لبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وهي كندية انتخبت في كانون اول/ديسمبر الماضي من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة لفترة اربع سنوات. وهي تعقب المديرين التنفيذيين السابقين: موريس سترونغ الذي خدم من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥ وعمل مؤخرا كسكرتير عام لمؤتمر ريو، والسيد مصطفى طلبة الذي ترك اثاره على برنامج الامم المتحدة للبيئة لمدة ١٧ سنة، بين ١٩٧٥ و ١٩٩٢، تلك الفترة التي اصبحت فيها مشاكل البيئة على المستوى الدولي مصدر رئيسي للقلق وظهرت اثنائها الرغبة بالتصدي للتحدي المتمثل بحل تلك المشاكل على مستوى عالمي.

وعندما جرى انتخابها كانت السيدة داوندزويل تحتل منصب مساعد وزير البيئة الكندي وترأس مؤسسة الخدمات الجوية البيئية. لديها خبرة واسعة في ميادين التغير المناخي خصوصا لكونها ممثل كندا الرئيسي الى اللجنة الحكومية للتغير المناخي، ولمشاركتها في المحادثات التي ادت الى اتفاقية التغير المناخي التي تم تبنيها في حزيران/يونيو الماضي في ريو من قبل مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية. وشغلت سابقا عدة مناصب في مجالات البيئة وحقوق الانسان والتعليم ولم تدخر جهدا في تشجيع التنمية السليمة. وقد شاركت في العديد من النشاطات التي نظمت بكل من الدول الصناعية والنامية وهي تحمل درجة الماجستير في علوم السلوك. تتمنى خطة عمل البحر المتوسط للسيدة داوندزويل النجاح في المهمة الصعبة التي تواجهها في وقت يجب ان يشهد برنامج الامم المتحدة للبيئة فيه ترجمة التزامات المجتمع الدولي التي قررت في ريو الى حقائق فعلية.

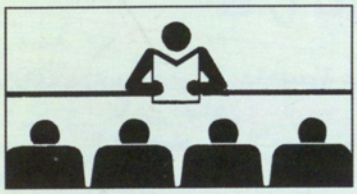

تقويم خطة عمل البحر المتوسط

اجتماع مشترك للجنة العلمية والتقنية واللجنة الاجتماعية ـ الاقتصادية	٣ ـ ٧ ايار/مايو اثينا اليونان
اجتماع تشاور حول المسح التجريبي لمبيدات الفطريات	٢٧ ـ ٢٩ ايار/مايو اثينا اليونان
مشاورات حول النوعية الميكروبايولوجية للمياه البحرية المستعملة للاغراض الترفيهية	٩ ـ ١٢ حزيران/يونيو اثينا اليونان
ورشة تدريب على مراقبة الملوثات الكيمياوية باستعمال الاحياء البحرية	٢٢ ـ ٢٦ حزيران/يونيو اثينا اليونان
مدرسة صيفية عن العمليات البيولوجية وتفاعلات البيئة/التنمية ومستقبل حوض البحر المتوسط	٣٠ اب/اغسطس ١٧ ايلول/سبتمبر نيس فرنسا

تنبيه

ارقام هاتف وفاكس جديدة لوحدة التنسيق في اثينا

هاتف: ٥ ـ ٧٢٥٣١٩٠ (٠٠٣٠١)

فاكس: ٧٢٥٣١٩٧ (٠٠٣٠١)

*«**امواج المتوسط**» نشرة فصلية تصدرها وحدة التنسيق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط باللغات الانجليزية والفرنسية والعربية. وترمي الى ان تكون نشرة اعلامية غير رسمية لا تعبر بالضرورة عن الآراء الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط او برنامج الأمم المتحدة للبيئة.*

*ويمكن اقتباس الأنباء والمقالات والأحاديث المنشورة فيها بحرية، مع الاشارة الى «**امواج المتوسط**» او دون اشارة، الا انه لا يمكن اعادة نشر المقالات الموقعة إلا بتصريح من المؤلف.*

واذا رغبتم في اقتراح مقال عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية، يرجى الكتابة ا لى:

*جيرار بيرا، محرر «**امواج المتوسط**»، وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط:*

48, Vas. Konstantinou Ave., 116 35
Athens, Greece. Tel. (00301) 725 3190-5
Fax. (00301) 725 3197
Telex 222611 MEDU-GR

ISSN 1105 - 4034